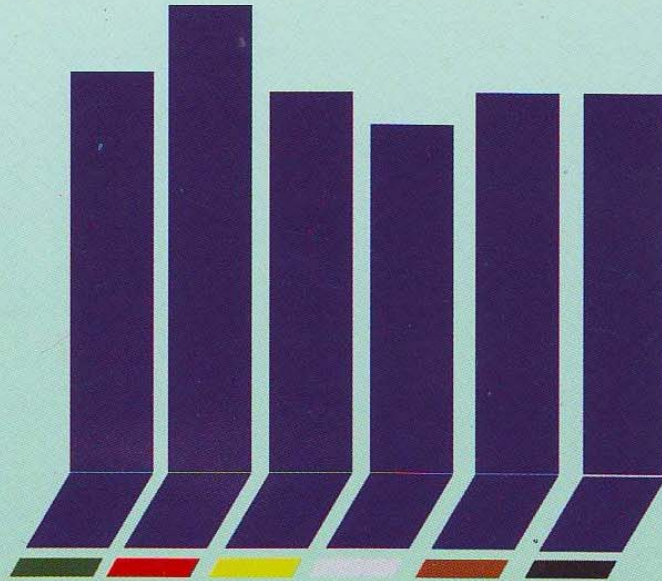




الدكتور خالد حيدر عبد علي

اقتصاديات البيئة المحيطة وسعة الانتاج الصناعي مع التركيز على العراق



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

الدكتور خالد حيدر عبد علي

اقتصاديات البيئة المحيطة وسعة الانتاج الصناعي مع التركيز على العراق



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
Kurdistan Center for Strategic Studies

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة ثقافية تأسست في عام ١٩٩٢ تهدف الى الدراسات العلمية في مجالات الامن القومي والسياسة الدولية والاقتصاد والقضايا الاستراتيجية ولا تهدف الى تحقيق مكاسب تجارية.
كل الدراسات التي تصدر عن المركز تعبر عن آراء اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز.

Email: Fered ١٩٥٦@yahoo.com

- خالد حيدر عبد علي
- اقتصاديات البيئة المحيطة وسعة الانتاج الصناعي ..
- مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
- السليمانية ٢٠٠٨
- المصمم: كمال حامد
- رقم الايداع: (٦٤٢) لسنة ٢٠٠٨
- رقم الايداع في مكتبة المركز: ٨ / ٥٨ / ٦

المقدمة

ان الاهتمام بالبيئة امحصر ولفترة طويلة بالبيئة الطبيعية التي تتأثر بالنشاطات الصناعية وخاصة الكيمياء والمعدنية وشم بالنفايات، وبشكل اخص الأشعاعية، غير ان الاهتمام بالبيئة وفي نظرة شمولية تتناول تفاصيل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بجانب التفاصيل الصحية، لم يتداول في الادبيات العلمية، كما ولم يحظ الاقتصاد في مشكلاته النظرية والتطبيقية على السواء بأهتمام جاد كمؤثر بيئي بالنسبة للمشكلات المتولدة عن التطور المادي التكنولوجي. كما وان الاقتصاد نفسه لم يحاول الخوض في الابعاد البيئية الشاملة بما فيها الاقتصادية لبيان تأثيراتها على المشكلة الاقتصادية ويمكن ان نلاحظ هذه الحقائق من خلال متابعتنا للدراسات والمؤتمرات والمؤلفات المنشورة خلال العقود الماضية الاخيرة، ولا يمكن ان ننكر وجود بعض المحاولات الجادة التي تناولت جزئيا العلاقات ذات الأتجاه الواحد للبيئة بالنسبة لبعض المشكلات الاقتصادية وخاصة بعض مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال والعلاقات الاقتصادية الدولية وهيكل القوى العاملة والاقتصاد الموقعي والاقليمي وبعض المؤشرات التي يتناولها علم الاجتماع وخاصة بالنسبة لسلوك الجماعة والصراع الطبقي وحركة المجموعات السكانية ومؤشرات معينة في العلوم السياسية وخاصة بالنسبة لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي، والنخبة وتأثيراتها في النظام الأقتصادي، وكذلك بعض المؤثرات أو بعض المحددات الإدارية والمحاسبية وخاصة بالنسبة لربحية المنشأة في التقويم - دراسات الجدوى - أو في التقويم - كفاءة الأداة - وهيكل العاملين ونقطة التعادل والمؤثر الزمني وكلفة الوحدة والموازنات المالية - الضريبية وغير الضريبية - في الإيرادات والنفقات الأعتيادية والإستثمارية ضمن النفقات العامة وكل ذلك اضافة الى بعض المؤشرات الطبيعية وخاصة تلك المتعلقة بالأحتياطات الموردية المعدنية والزراعية.

ان كل هذه المحاولات جرت بشكل جزئي أي من خلال التركيز على موضوع أو موضوعات محدودة بالذات وغالبا ما تحقق في ظل التأثيرات الخاصة في بعض

المؤشرات الاقتصادية أو ما تحقق من بيان تأثيرات النشاطات الاقتصادية الصناعية بشكل خاص على البيئة الصحية، وقد اخذت المشكلة الأخيرة الحيز الأعظم في اهتمامات الباحثين وخاصة في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الهندسية، وفعلا خرجت كليات ومعاهد ومراكز وطنية واقليمية ودولية بأقسام أو بمناهج دراسية متخصصة في هندسة البيئة وحمايتها وتطويرها ولكن كل ذلك بالنسبة لعناصر الطبيعة (الصلبة والسائلة والغازية) ودون الأهتمام بالجانب المعاكس في توضيح أو تحديد التأثيرات الأرتدادية - Feed back - المتولدة من التغييرات البيئية السابقة في المؤشرات الاقتصادية.

لقد عقدت مؤتمرات عديدة وخاصة منذ مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٠، وقد حظيت هذه المؤتمرات بأهتمامات دولية كبيرة وخاصة مؤتمر قمة الارض - Earth Summit - في ريودي جانيرو والتي عقدت عام ١٩٩٥ وقد توجت الجهود الخاصة بحماية البيئة بما قدمته منظمة المواصفات والمقاييس الدولية (ISO) في نظام متكامل لإدارة البيئة يعرف بـ (ISO ١٤٠٠٠) والذي استكمل في عام ١٩٩٩ من (١٤٠٥٠ - ١٤٠٠٠)*، غير ان الأهتمام بالمشكلة الاقتصادية لم يبرز الا من خلال التنمية المستدامة وفي نظرة اقتصادية كلية -Macro- وذلك لتوجيه الانظار نحو مشكلتين: احدهما تتعلق بالتلوث والتي لا بد من تلافيتها أو تقليلها، ثم مشكلة استنزاف الموارد القابلة للنضوب والتي لا بد من الحرص الشديد في التعامل معها بغية الحفاظ على الاحتياطات الموردية للأجيال المقبلة. وقد اندفع الأهتمام بالتنمية المستدامة الى البحث عن احد الاختيارات، اما وضع الفواصل الزمنية بين المناهج الاستثمارية بغية تجاوز ظواهر التلوث المتولدة عن التنمية او تزامن النشاطات الاستثمارية مع ادارة البيئة بحيث تستمر جهود تنقية البيئة مع التنمية الاقتصادية.

وهكذا يصعب العثور على دراسات شاملة وعلمية جادة تتعلق بعلاقة المؤشرات الاقتصادية والعناصر البيئية - الاقتصادية وغير الاقتصادية-

*.م. اسامة المليجي و د. علي عبدالعزيز علي، الايزو ١٤٠٠٠ نظام الادارة البيئية، الشركة العربية للاعلام العلمي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١-١٣.

بالسعات الانتاجية، ومن هنا جاء الاهتمام بموضوع العلاقة بين اقتصاديات البيئة والسعة الانتاجية الصناعية.

الهدف من البحث

تحليل كافة الجوانب والأبعاد والعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة أو المشكلة لأقتصاديات البيئة وبكافة ما يحمله هذا المفهوم من فورات ونتائج اخرى، من تحديدات وقيود على السعة الانتاجية للصناعات التحويلية المختلفة، وتحديد آثار البيئة على تلك السعة وخاصة في الأقتصاد العراقي.

فرضية البحث

يعتمد البحث على الفرضية الآتية:
-تحديد مؤثرات البيئة المختلفة على سعة الأنتاج الصناعي التحويلي وتعد البيئة الأقتصادية اكثرها فاعلية في هذا المجال.

الصعوبات التي واجهت الباحث

لقد واجه الباحث مشكلة الحصول على البيانات المختلفة - ذات العلاقة - الخاصة بالاقتصاد العراقي وبشكل خاص للسنوات التي اعقبت فرض الحصار الأقتصادي، اضافة الى ان البيانات التي تم الحصول عليها فيما يخص السنوات المذكورة وادخلت الى الحاسبة الالكترونية، لم تعط قيم معنوية وخاصة فيما يتعلق بمعامل الأرتباط، لذا تم الابتعاد عن استخدامها - البيانات - في التحليلات الخاصة بموضوع الدراسة. واقتصرت تلك التحليلات بالبيانات التي سبقت عام ١٩٩٠، حيث كانت مستقرة - نسبياً- بشكل اكثر مقارنة بتلك التي تخص سنوات الحصار.

اسلوب البحث

اعتمد البحث، المنهج التقليدي الذي يتضمن المنهج الاستدلالي-النظري- والمنهج الاستقرائي-التطبيقي-ثم الدمج بين المنهجين المذكورين من اجل الوصول الى الحقائق العلمية التي تبرهن الفرضية المعتمدة. وقد حاول الباحث اعتماد تحليل

تطور الحقائق الكمية من خلال المنهج التاريخي من جانب والمنهج القياسي من جانب آخر. وكانت النظرة الشمولية هي السائدة لكل من البيئة والسعة بمختلف عناصرها وابعادها.

محتويات البحث

وعلى ما سبق، يتضمن البحث خمسة فصول، يتناول الفصل الأول، البيئة المحيطة من خلال البحث في مفهومها وابعادها وانواعها.

اما الفصل الثاني فقد اهتم بالسعات الانتاجية من خلال بيان مفهومها واهميتها واهم المحددات البيئية لها والتي تمثلت بالاقتصادية وغير الاقتصادية. وركز الفصل الثالث على السعات الانتاجية الصناعية في العراق من خلال دراسة تصنيفها واهم المشاكل التي تواجهها ومدى تركيز خطط التنمية القومية عليها، ومن ثم النشاط الصناعي الخاص والعلاقة بين سعات الانتاج الصناعي في العراق.

وضم الفصل الرابع الذي بحث في البيئة الاقتصادية في العراق، محددات الأخيرة للسعة الانتاجية والتي تمثلت بقطاعات الانتاج وترابطاتها الانتاجية ومحددات العمل والاستثمار البشري ومحددات تكوين رأس المال واتجاهات الاستثمار ومن ثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واخيرا عناصر قطاع التجارة الخارجية.

وعالج الفصل الاخير-الخامس-موضوع البيئة غير الاقتصادية في العراق من خلال البحث في كل من البيئات الطبيعية والصحية والسياسية واخيراً الاجتماعية.